

لجنة حقوق الإنسان تنتقد الأسلوب المتبع في الإدراج في القوائم السوداء

الكاتب: مولي مور -

صحيفة واشنطن بوست - ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧

باريس، ١٢ نوفمبر - لجنة حقوق الإنسان الأوروبية قالت إن الأساليب التي تتبعها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدراج الأشخاص المشتبه بهم في القائمة السوداء للإرهابيين، هي أساليب عشوائية كلياً وانتهاك للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وانتهاك لحكم القانون.

وقالت اللجنة وهي أبرز لجنة رقابية لحقوق الإنسان في أوروبا "إن الحرب على الإرهاب ضرورة لا يختلف عليها اثنان. غير أننا نعتقد أنه من غير المقبول أن نتخلى عن المبادئ الأساسية للمجتمع الديمقراطي باسم هذه الحرب".

وكتبت اللجنة في مسودة قرارها الذي تمت إجازته يوم الاثنين "لو أضاف المرء إلى هذه الصورة بعض الممارسات مثل عمليات الاختطاف و"الأفعال الاستثنائية" كمعسكرات الاعتقال السرية والاستهانة بالتعذيب، كل ذلك يمثل رسالة خطيرة ومثيرة للقلق. وأصبحت المبادئ الأساسية كحكم القانون وحماية حقوق الإنسان، مجرد ملحقات اختيارية لا تقبل إلا في الأجواء المناسبة.

وقد جاء القرار الذي أصدرته اللجنة يوم الاثنين بعد عدة تحقيقات حول سلسلة من نشاطات مكافحة الإرهاب المتبعة في المجتمع الدولي خلال الثماني سنوات الماضية. وقال تقرير للمجلس الأوروبي صدر في الصيف الماضي، أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) استغلت اتفاقيات حلف الناتو لمساعدتها في إدارة معتقلات سرية في بولندا ورومانيا، حيث أن بعضاً ممن يزعم أنهم إرهابيون تم احتجازهم في سجون انفرادية لعدة أشهر، وهم مصفدون بالأغلال، وقد تعرضوا لأنواع أخرى من التعذيب العقلي والجسدي.

وعلى حد قول ديك مارتي عضو البرلمان السويسري الذي قاد التحقيقات "إن التحقيق الذي أجري حول عملية التصنيف في القائمة السوداء وجد أن هذه القائمة تضم حوالي

ترجمات

٣٧٠ شخصاً و ٦٠ منظمة أدرجت بواسطة مجلس الأمن الدولي أو الاتحاد الأوروبي. وجمدت ممتلكات هؤلاء ومنعوا من السفر، ومع ذلك لم تترك لهم أية سبل للاعتراض على إدراجهم في هذه القائمة".

وقد كتب مارتي في تقريره للجنة "الشخص أو المنظمة المعنيين لا يتم إخبارهم بذلك، ولا تتاح لهم الفرصة للاستماع إليهم، بل ليس من الضروري إخطارهم بالقرار الذي اتخذ بحقهم، ولا يعرف الشخص أو المنظمة المعنية بهذا التصنيف حتى يحاول أن يعبر حدوداً، أو يستخدم حساباً مصرفياً".

وقال مارتي في مؤتمر صحفي عقده في باريس بعد أن اجتمعت اللجنة البرلمانية في مدينة ستراسبورغ الفرنسية "حتى القاتل المحترف في أوروبا يتمتع بحقوق أكثر من هذه". ومن المقرر عرض هذا القرار الذي أجازته لجنة الشؤون القانونية على المجلس البرلماني الأوروبي في يناير القادم.

ومما يجدر ذكره أن قرارات هذا المجلس تعتبر مقترحات بالنسبة لأعضاء الاتحاد الأوروبي.

المصدر:

<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/12/11/2007/AR2007111200707.html>